398
رسالة قصيرة
مركز السياسة الدولي للنمو الشامل
مدعوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و حكومة البرازيل.
international policy centre for inclusive growth
ردمد: 23180-9118
أغسطس 2018

برنامج التحويلات النقدية الإجتماعية في ملاوي

بيدرو لارا أرودا، مركز السياسة الدولي للنمو الشامل

يبلغ عدد سكان مالاوي أكثر من 17 مليون نسمة، منهم 50.5 بالمائة فقراءً، و 25 بالمائة فقراءً فقراً مدقعاً. ويُعتقد أن نحو 10 بالمائة من مجموع السكان يعيشون تحت خط الفقر المدقع في الأسر المعيشية التي لديها نسبة إعالة مرتفعة (أي ثلاثة معالين أو أكثر لكل فرد من أفراد الأسرة مؤهل للعمل). هذه الشريحة من السكان، التي يُشار إليها غالباً بإسم **"الفقراء غير المؤهلين للعمل"**، هي شريحة السكان المستهدفين ببرنامج التحويلات النقدية الإجتماعية الرائد في ملاوي.

وتُظهر الدولة ملكية مالية محدودة لسياساتها وبرامجها الإجتماعية، والتي تمولها بشكل رئيسي الجهات المانحة الدولية. ولا يوجد جهة مانحة واحدة تستطيع أن تمول بالكامل البرامج الإجتماعية الرئيسية في البلاد، كما أدت فضيحة فساد (أُطلق عليها إسم "كاشجيت") إلى جعل الجهات المانحة تخفض الأموال الموجَّهة إلى سلال تمويلية الجماعية وإلى مبادرات لا تديرها بنفسها. ونتيجة لذلك، إنتهى الأمر إلى تجزؤ المسئوليات المالية والإدارية على مستوى البلاد بين العديد من شركاء التنمية، بحيث صار كل منهم مسئولاً عن مناطق جغرافية معينة، كما في حالة برنامج التحويلات النقدية الإجتماعية. ويحد هذا يحد من إتساع المبادرة ويعرقل تطوير أدوات مشتركة، مثل السجلات الفردية. وحتى عام 2012، وجدت الجهات المانحة صعوبة أيضاً في تمويل برنامج التحويلات النقدية الإجتماعية، لأنها تفتقر إلى خلفية تقديرية معيارية. ولم يتم حل هذه المشكلة إلا في عام 2012 عندما تمت الموافقة على مشروع **السياسة الوطنية للدعم الإجتماعي**، والتي تمت صياغتها في عام 2008.

وبالرغم من أن برنامج التحويلات النقدية الإجتماعية إستهدف دائماً هؤلاء **"الفقراء غير المؤهلين للعمل"**، فقد تغيرت عملية الإختيار التي يطبقها في عام 2012 من كونها تعتمد فقط على تقدير العاملين الإجتماعيين وأفراد المجتمع إلى مزيج من نموذجي الإستهداف القائم على المجتمع وإختبار سُبل المعيشة البديلة. وتتكون المعادلة التي تحسب وفقا لها قيمة الإستحقاق في برنامج التحويلات النقدية الإجتماعية دائماً من منحة تزداد قيمتها وفقاً لعدد أفراد الأسرة المعيشية (بحد أقصى أربعة أفراد)، بالإضافة إلى مكافأة إضافية لكل طفل في سن التعليم الابتدائي، ومكافأة أخرى أكبر لكل طفل في سن التعليم الإعدادي والثانوي. في عام 2015، و بعد تقييمات الأثر التي وجدت أن الإستحقاقات لم تستطع أن توفر زيادة لا تقل عن 20 بالمائة في إستهلاك معظم الأسر المستفيدة، تمت زيادة قيم الإستحقاقات، بنسب تتراوح بين 60 و 82 بالمائة بتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة لعام 2011.

ومع ذلك، ترتبط التغييرات الأكثر أهمية التي مر بها برنامج التحويلات النقدية الإجتماعية، بتمويله وترتيبات الحوكمة الخاصة به، وفي وقت لاحق، بعدد المناطق والأسر المشمولة بالتغطية. في البداية، بين عامي 2006 و 2008، تضمن البرنامج ثمانية مشاريع، ممولة فقط من الجهات المانحة (سبعة من بنك التنمية الألمانى، وواحد من المعونة الأيرلندية)، بدون أساس تقديري معياري لتوسيع نطاق المبادرات في إطار برنامج وطني أو لتعزيز ملكيته للدولة. وفي وقت لاحق، بين عامي 2009 و 2012، تم تحويل المشاريع إلى برنامج وطني يهدف إلى التوسع في مناطق أخرى. بيد أن تحديات التمويل أعاقت هذا التوسع. وقد شهدت المرحلة الحالية من البرنامج، منذ عام 2012 (عندما تمت الموافقة على السياسة الوطنية للدعم الإجتماعي) زيادة التمويل (بمشاركة البنك الدولي والإتحاد الأوروبي) مما يؤدي إلى تغطية المزيد من المناطق. وبحلول عام 2015، تمت تغطية 19 منطقة من أصل 28 منطقة في ملاوي، إستفاد منها 163 ألف أسرة، وكان البنك الدولي منتظماً على مسار تمويل وإدارة البرنامج في 9 مناطق لم يسبق تغطيتها بعد.

أفضل مثال على الكيفية التي أضر بها تجزؤ عملية برنامج التحويلات النقدية الإجتماعية بالتنسيق على المستوى الوطني هو الأزمة التي حدثت بين البنك الدولي وجهات التمويل الآخرى لبرنامج التحويلات النقدية الإجتماعية. ومن الناحية التاريخية، يمول البنك الدولي برنامج الأشغال العامة الذي يستهدف الفقراء المؤهلين للعمل (ويمثلون نحو الفئات العشرية الثانية إلى الخامسة من توزيع الدخل) ويشرف عليه على المستوى الوطني صندوق التنمية المحلية. وعندما إنضم البنك الدولي إلى مجموعة جهات تمويل برنامج التحويلات النقدية الإجتماعية، أصر البنك على إطلاق مشروع تجريبي لعمل سجل يستهدف الفئات العشرية الأولى إلى الخامسة من توزيع الدخل، بينما إستخدمت الجهات المانحة الأخرى التي تدير البرنامج في مناطق أخرى سجلاً يقتصر على أفقر 10 بالمائة من السكان غير المشتغلين منذ عام 2012. كما أصر البنك الدولي يرفع برنامج التحويلات النقدية الإجتماعية تقرير رقابة إلى صندوق التنمية المحلية، بينما يرفع البرنامج في المناطق الأخرى تقاريره إلى وزارة شئون الجنسين والأطفال والرعاية الإجتماعية.

إن تقييم أي من خيارات الحوكمة والتسجيل هي الأفضل لجميع المناطق ليس مهمة سهلة، حيث أن جميع الخيارات تعكس دوافع وجيهة. ومع ذلك، من الأساسي أن يجد مختلف أصحاب المصلحة في برنامج التحويلات النقدية الإجتماعية أرضية مشتركة من أجل شموليةالبرنامج وتعزيز المؤسسات الملاوية اللازم في مجال الحماية الإجتماعية. وفى نفس الوقت، يجب على الحكومة أن تركز جهودها على تقليل المساحة المتاحة للفساد، وبالتالي يؤدي إلى بيئة يمكن أن تسهم فيها الجهات المانحة في سلة تمويل مشتركة للحماية الإجتماعية، وتحقيق المزيد من الملكية المالية لبرنامج التحويلات النقدية الإجتماعية عن طريق نقل الميزانيات الأقل تصاعدية مثل ميزانية الإنفاق على برنامج دعم المدخلات الغذائية.

المرجع:

Arruda, P. L. 2018. "A Brief History of Malawi's Social Cash Transfer Programme (SCTP)." IPC-IG Working Paper, No. 172. Brasília: International Policy Centre for Inclusive Growth.

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل (IPC – IG)
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasilia, DF - Brazil
بريد إلكتروني: ipc@ipc-undp.org
الموقع على الشبكة العالمية: www.ipc-undp.org
ت: +55 61 2105 5000

الآراء الواردة هنا هى آراء الكُتاب وليست بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أو آراء حكومة البرازيل.
إضغط وعلق